

الإعلام بين الهدم والبناء السياسي والاقتصادي لمؤسسات الدولة دراسة تطبيقية وتحليلية

د . أحمد عبد السميع علام

أستاذ الاقتصاد السياسي بأكاديمية الإسكندرية

أستاذ الاقتصاد والمالية بجامعة أبي ظبي والبحرين سابقاً

ملخص البحث:

تمت المنطقة العربية بل المجتمع الدولي بظروف غاية في التوتر وعدم الاستقرار؛ بسبب آفة انتشرت وبدأت تسري في جسد المجتمع الدولي بأسره، هذه الآفة هي الإرهاب، بكافة صورته، فهناك إرهاب مادي يتضمّن القتل والذبح والتفجير، وهناك إرهاب معنوي يتضمّن إرهاباً فكرياً يرغب في تغيير الأفكار السوية والمعتدلة إلى أفكاراً أخرى متشددة تتسم بالعنف الأخلاقي.

وعلى الرغم من أهمية الدور الإيجابي للمؤسسات الإعلامية في تحقيق التغيير السياسي والاقتصادي في كثير من الدول داخل المجتمع الدولي إلا أن بعض هذه المؤسسات يدفعها التمويل المغرض من بعض الجهات الكارهة للدول التي تسعى إلى تحقيق برامج التنمية ممّا يجعلها تبيع مبادئها للحصول على مادة إعلامية أكثر تشويقاً، ولو كان ذلك على حساب أخلاق ومبادئ المهنة أو حتى على حساب مبادئ الدين، وقد يتخذ البعض حرية الإعلام ستاراً لثبّ سمومه في شكل أخبار أو برامج تحوي معلومات مغلوطة تنشر فكرها المسموم داخل عقول الشباب.

وأما عن مصادر هذه الكيانات المغرضة فهي تأتي من دول ومنظمات خَطّطت لثبّ برامج كاذبة ومُفبركة تحضّ على كراهية الشعوب الساعية إلى التنمية والاستقرار، كما أن هناك دولاً عربية وأجنبية تُشارك في تمويل هذه القنوات غير الأخلاقية من أجل نشر أفكار تُهدّد كيان الدول الأخرى، وإذا لم يتعاون المجتمع الدولي بكافة وسائله التنفيذية والإعلامية في مواجهة هذا الخطر، فستكون الخسارة فادحة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نُحاول إلقاء الضوء على هذه الظاهرة ومدى استخدام المؤسسات الإعلامية في تحقيق آثار إيجابية في النظم السياسية، أو العكس، لتوضيح مدى تأثير بعض المؤسسات الإعلامية الفاشلة أو المُعرضة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي للدول، مع التحليل السياسي والاقتصادي لكلٍ منهما.

The media between a demolition and the political and economic construction of state institutions

Dr . Ahmed Abdel Samie Allam

Abstract:

The Arab region, but rather the international community, is going through extremely stressful and unstable conditions because of its scourge that has spread and appeared to apply to the body of the entire international community. This scourge is terrorism, in all its forms. And moderate to other hardline ideas characterized by moral violence..

And, despite the importance of the positive role of media institutions in achieving political and economic change in many countries within the international community, some of these institutions are driven by malicious financing from some hateful bodies of countries seeking to achieve development programs, which makes them sell their principles to obtain a more interesting media article Even if this is at the expense of ethics and principles of the profession or even at the expense of the principles of religion, some people may take the freedom of the media as a cover to spread its toxins in the form of news or programs containing false information that spread its poisoned thoughts within the ideas of youth.

And the sources of these malicious entities come from countries and organizations that have planned to broadcast false and fabricated programs that incite hatred for people seeking development and stability. There are also Arab and foreign countries involved in financing these immoral channels in spreading ideas that threaten the entity of other countries and if the international community does not cooperate with all Its executive and media outlets are facing this danger, so the loss will be huge.

Through this research paper, we try to shed light on this phenomenon and the extent of the use of media institutions to achieve positive effects in political systems, or vice versa the extent of the impact of some failed or malicious media institutions and their implications for the economic situation of countries, with the political and economic analysis of each of them

المقدمة:

ومن المؤكد أن تتخذ الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي من الإعلام سلطة رابعة بعد السلطات الثلاث الأساسية (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، وبالتالي تتخذ هذه السلطة مجالاً واسعاً في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، تلك السلطة التي طالما تتخذ إجراءات تتوسع فيها من سلطاتها الموجودة في الدستور، وقد وجدنا كثيراً من الدول التي كان الإعلام له اليد العليا في إنهاء سلطات الظلم والحرمان في بعض هذه الدول، وكان أقربها ثورتي تونس ومصر ٢٠١٠.

كما كان هناك دور بارزٌ للصحافة الإندونيسية عام ١٩٩٨، عندما تبنت قضايا بلادها السياسية، وقامت بنقل المعلومات السياسية الحقيقية للشعب عن ديكتاتورية الرئيس سوهارتو في الحكم وتجاوز سلطاته، فانقلب عليه الشعب وعلى رأسهم طلاب الجامعة عندما قاموا باحتجاجات جامحة أدت إلى غلق البرلمان في الدولة، هذا الذي أجبر الرئيس سوهارتو على التقدم باستقالته في ٢١ مايو ١٩٩٨، وانتهى حكم الديكتاتورية بفعل وسائل الإعلام.

وعلى الرغم من أن الإعلام كان له دور بارزٌ بجانب الشعب، نجد أن الحقبة الأخيرة أظهرت رأياً آخر للنظام السياسي الديني الذي تمحك بالدين؛ لفض أسلوبيه على الشعوب، وظهر معه إعلامٌ إرهابيٌ حط بحرية الشعوب، وسيطر بفكره الهدام على أفكار الكثير؛ للسيطرة السياسية والهيمنة التي ظهرت بوادرها عقب ثورات الربيع العربي في تونس ومصر، وسيطر نظام الإخوان المسلمين والسلفيين على مقاليد الحكم، إلا أن ذلك لم يستمر إلا عاماً واحداً في مصر، وبضع سنوات في تونس، ثم عادت السيطرة بعدها للشعب.

ونظراً لأن هذه التجربة السوداء شغلت بال بلاد المسلمين بسبب قسوة التجربة ومرارتها، فقد اتجهنا خلال هذه الورقة البحثية بالبداية بتجربة الإعلام الإرهابي وأثره، ثم سردنا بعض التجارب المضيئة في حياة بعض الدول بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؛ لتكتمل أمامنا الصورة التي تنتظر كل الشعوب من وسائل الإعلام المزيد من إظهار صور الفساد والديكتاتورية؛ لتعيش الشعوب في أمان وسلام، وونام كما خلقها رب العالمين أحراراً بعيداً عن العبودية المتسلطة، فلا سيطرة للعبد على العبد، ولكن السيطرة والعبادة لرب العباد الذي خلقنا، بل سيرنا في أشياء حتى يحاسب

العبد وهو فى قناعة تامة، وأعطاه فسحة طوال حياته بالتوبة وطلب المغفرة، ولم يُجبره على الأفعال حتى ولو كانت تخصُّ العبادة، بل وضع الحدود وترك الاختيار للعباد؛ حتى يكون حسابهم عند الله ليس به ظلم، وحاش لله، لم يظلم أحداً بل كانوا لأنفسهم ظالمين.

٢- إشكالية البحث:

فى غالبية دساتير الدول نجد أنَّ دور المؤسسات الإعلامية- كسلطة رابعة- تكتشف أخطاء الجهاز الإداري للدولة، وتعلن على الشعب بأسلوب إعلامي صادق هذه الأخطاء؛ لتتبنى المؤسسات المعنية عملية الإصلاح واتباع الخطوات الواجبة لتصحيح المسار، أو اتخاذ الخطوات القانونية قبل التصرفات التي تمثل جرائم اقتصادية أو أخطاء إدارية فادحة. وهذا هو الدور الإيجابي لوسائل الإعلام.

إلا أننا نرى أنَّ بعض وسائل الإعلام الخاصة قد تبنت إستراتيجية جديدة وهي العمل على هدم وإسقاط الدول، وهذه الوسائل قد تكون فى صورة قنوات تليفزيونية أو صحافة أو وسائل سمعية، وقد تكون خارجية أو داخلية بفعل تمويلات أو بقصد كراهية السُّلطة القائمة.

١- فهل يستطيع قانون الإعلام الجديد الحدُّ من سلبيات وانتهاكات بعض القنوات والصحف؟

٢- هل يستطيع الرأي العام مواجهة هذه السلبيات عندما يكون هناك مصداقية سياسية من النظام الحاكم؟

٣- هل تعني حرية الرأي تدمير مؤسسات الدولة؟

٣- أهمية البحث:

تتضمن أهمية البحث إظهار السلبيات فى مجال الإعلام وخاصة الإعلام المرئي وبيان أسبابها وعلاجها.

٤- فرضيات البحث:

١- وجود تشريعات إعلامية حازمة تحدُّ من ظاهرة التسيب والولع الإعلامي.

٢- الوعي الشعبي يقضي بمرور الوقت على ظاهرة الكذب والافتراءات الإعلامية للقنوات المفرضة.

٣- الشفافية والمصارحة من السُلطة إلى الشعب علاج حازم وجازم للظاهرة.

٥- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- معرفة الدور الإيجابي لوسائل الإعلام المختلفة كأحد الأذرع الأساسية للشعوب التي تبحث عن حريتها.

٢- بيان السلبيات التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية من بعض وسائل الإعلام المفرضة.

٣- البحث عن الحلول الجذرية لهذه السلبيات ومحاولة إيجاد العلاج الناجع لها والخلص منها.

٦- مناهج البحث:

يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والتحليلي في إظهار كل جوانب البحث.

٧- الدراسات السابقة:

١- الدراسة الأولى: دور الإعلام في إدارة الأزمات السياسية، حسين سييلان اردستاني، ترجمة: محمد إبراهيم كاروني، الإدارة الإعلامية للأزمات، عن: <https://www.alhadaf-network.com/2020/12/09/28/10/> أكتوبر ٢٠٢٢.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأزمات لا تحدث بين ليلة وضحاها، وإنما تبدأ انطلاقاً من عملية صغيرة على إثر حادثة مُعيّنة، وسرعان ما يكبر حجمها يوماً بعد آخر، وبعد برهة من الزمن تظهر على شكل أزمة واضحة المعالم.

المرحلة الأولى: قبل حدوث الأزمة، وفي هذه المرحلة يستطيع غير المختصين أن يدركوا ظروف هذه الأزمة أيضاً، ولكن المتوقّع من وسائل الإعلام بما لها من خبرات أن تقوم بتحليل وتشخيص مسارات تكون الأزمة وتراكماتها، أكثر من الآخرين؛ لأنّ ذلك في مجال اختصاصها.

كما أنّ لوسائل الإعلام في هذه المرحلة -والى حدّ كبير- الممانعة من حدوث الأزمات (تضادي الأزمة)، وعدم السماح ببروز أوضاع وحالات غير طبيعية.

المرحلة الثانية: دور وأداء وسائل الإعلام عند اشتعال الأزمات، ووسائل الإعلام في هذه المرحلة عدّة أدوار يُمكنها القيام بها أثناء حدوث الأزمات السياسية وهي: تخفيف الأزمة وذلك عن طريق التعامل العلمي والعقلاني معها.

ويُمكن لوسائل الإعلام أيضًا التقليل من متوسط عوامل الأزمة والمجاميع ذات المصلحة والتقليل من التصادمات.

وبإمكان وسائل الإعلام تهيئة الظروف المناسبة لجذب عدد أكبر من المخاطبين والحصول على المزيد من الإيرادات، وذلك من خلال تعقيد الأزمة والهابها (إشغالها). بإمكان وسائل الإعلام أيضًا الدخول في الأزمة كطرف فيها والمطالبة بنيل بعض الامتيازات وحصّة من الأزمة.

المرحلة الثالثة: ما بعد الأزمة، حيث أثبتت التجارب أنّ ثمة إفرزات لمُعظم الأزمات، تظهر في النهاية بعدما تغيب عن الواجهة، وتنقسم إلى قسمين:

- الآثار الجانبية طويلة المدى للأزمة، ومعظم هذه الإفرزات غير ملموسة ولا مرئية وغير مباشرة، وهذا ما جعل لوسائل الإعلام القدرة على التقليل من آثارها، من خلال التعرّف على تداعياتها غير المطلوبة ولا المرغوب فيه.

٢- الدراسة الثانية: دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرّف.

إعداد الدكتور: تحسين محمد أنيس شراذقة، الدكتور المساعد في جامعة الزرقاء، كلية الصحافة والإعلام الأردن ٢٠١٦.

هدفت الدراسة إلى: التعرّف إلى دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرّف، وذلك من خلال تبصير الرأي العام العربي بأنّ الإرهاب يستهدف ترويع الأمنين وسفك دماء الأبرياء، وتدمير المنشآت الحيوية، وتكوين رأي عام مُناهض للغلو والتطرّف بصوره المختلفة، كما هدفت الدراسة إلى تحقيق وحدة العمل الإعلامي العربي وتكامله، والكشف عمّا إذا كان هناك فروق دالة إحصائيًا فيما يتعلّق بأراء الأفراد في مجال مكافحة الإرهاب والتطرّف، وأخيرًا رأي العينة نحو دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرّف يُعزى لتغير الرتبة

الأكاديمية، وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث رصد دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية، وتكوّنت عينة الدراسة من عينة قصدية مؤلفة من (٢٥) عضو هيئة تدريس. وتوصّلت الدراسة إلى نتائج مفادها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات وفقاً لمتغير المرتبة الأكاديمية نحو دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف، بين أعضاء هيئة التدريس لمتغير المرتبة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الرؤية الفكرية الإسلامية الحقّة التي ينطلق منها جميع أعضاء هيئة التدريس في سعيهم إلى نبذ العنف والتطرف والإرهاب، بالإضافة إلى رفضهم كل أشكال التدمير التي تجلب الخراب والهلاك للمجتمعات.

مبحث تهديدي

تعريف المؤسسات الإعلامية والإرهاب الفكري وأهدافه

تهديد وتقسيم:

غالبًا ما يكون للمفهوم أو التعريف الكثير من الآراء المتعددة وفق الميول المختلفة ونوعية التعريف، لذا سننّجه من خلال هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على تلك المفاهيم المختلفة:

أولاً - تعريف المؤسسات الإعلامية:

يُمكن تعريف المؤسسات الإعلامية بأنها مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تقوم بها قناة تلفزيونية أو صحيفة أو إذاعة، يُؤدّون أدوارًا معرفية وفق القواعد التي تحكم هذه الأدوار.

كما أنّها فضاء مُتاح للمشاركة الجماهيرية دون أيّ مسؤولية اجتماعية وفق الضوابط التي تحكم هذه المشاركة، حيث ترتبط بسلطة التنظيمات القانونية، لكنّها تهدف إلى تلبية الحاجات الجماعية والفردية^(١)

كما أنّها وسيلة لتقديم المعرفة وإتاحة المصارحة والشفافية بين السلطة القائمة وبين الشعب لإمكانية حلّ المشاكل التي يصعب توصيلها إلى الحكومة في ظلّ وجود بيروقراطية الأداء، والذي يُمثّل أحد عناصر الفساد الإداري.

ثانياً - تعريف الإرهاب بأشكاله المختلفة:

الإرهاب وإن اختلفت الآراء في تعريفه، إلا أنّه في النهاية عمل عنقودي يستهدف السيطرة الفكرية وفرض معادلة مُغايرة لطبيعة وبيئة الشعوب الحديثة مُستخدماً القوة والرعب وإشاعة الخوف وزرع القلق في مُحيط المجتمع.

وقد يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها جماعات ضد الحكومات، أو جماعات ترعاها دول أخرى؛ بقصد زعزعة الدولة وعدم استقرارها أو إسقاطها، وقد تكون وسيلة تستخدمها بعض الحكومات الفاشية لإخضاع الشعب للسلطة^(٢).

(١) الشيخ محمد العربي، الإرهاب، أنواعه، أسبابه، طرق مُعالجته، مركز الروابط للبحوث الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٥.

(٢) رشدي مقتدر، الإرهاب والعنف السياسي، <http://www.aljabriabed.net/nv7>، ٢٠٠٢، (٢).htm

ويتعدّد الإرهاب فى أشكال مُختلفة، وما يهّمُ بحثنا هو الإرهاب الديني برعاية دول أو جماعات دولية، الإرهاب السياسي، الإرهاب الإعلامي الذي يدعو إلى ثقافة العنف والتحريض عليه والكذب والافتراء على دول بعينها.

الفرع الأول - تعريف الإرهاب الديني برعاية جماعات أو دول:

لم يتحدّد بعدُ تعريفٌ شامل للإرهاب الديني، إلا أنّنا نرى أنّه سلوكٌ مُتطرّف من جماعات مُتطرّفة فكرياً، هذا الفكر مُبنيّ على عقيدة دينية خاطئة، تستخدم أسلوب القتل وترويع الأمنين وسيلةً لفرض فكرهم المُتطرّف؛ بهدف السيطرة على المجتمع والقضلى السُلطة.

لذا نجد أنّ الإرهاب الديني لا يهدف إلى الدعوة والهداية وتوجيه الشعوب إلى عبادة الله ورسوله، ولكن يدعو إلى تكفير المجتمعات واغتتيال مُعارضيهم بقصد السيطرة على الحكم، وهو ما ظهر من جماعات القاعدة، وداعش، والإخوان المسلمين، فكلّها جماعات هدفها الأساسي السيطرة على موارد الدول بالقوة ثم السيطرة على الحكم بسُلطة قانون الإدارة بالتوحش.

الفرع الثاني - تعريف الإرهاب السياسي^(١):

هو فعلٌ تغييرى يرتكز على العنف، بقصد فرض السيطرة والنفوذ بالرهبة على المجتمع؛ من أجل الاستحواذ على الممتلكات المادية والرمزية للمجتمع.

وقد بدأ الإرهاب السياسي قبل الميلاد من قِبَل الإمبراطورية الرومانية بين أعوام ٦٦ - ٧٣ قبل الميلاد، ثم ظهر بعد ذلك فى الدول العربية والإسلامية بدءاً من الخوارج، ثم جماعة الحشاشين ذات الانتماء العقدي الشيعي والمنحدرة من طائفة الإسماعيلية خلال القرن ١١ بعد الميلاد، ثم بدأ فى الظهور فى أشكال مُختلفة من قِبَل الحكّام أو الجماعات؛ للاستيلاء على الحكم بسفك الدماء والاغتيالات والمذابح الجماعية للمُعارضين.

والإرهاب السياسي قد يكون من القمّة، بحيث يستبدّ الحاكم برعايا الدولة مُستنداً لفرضية حقّ الحاكم فى الحفاظ على كيان الدولة بالقوة، وقد ساعده على ذلك مقولة: عدم الخروج على الحاكم حتى ولو كان ظالماً، وقد ألغت الثورات الشعبية

(١) نفيضة، صلاح الدين، ملكية الإعلام وتأثيرها على الأداء الإعلامي، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥.

الحديثة هذه المقولة كثورة ٢٥ يناير وإن كانت لم تكتمل، وتم الاستيلاء عليها فيما بعد من جماعة الإخوان المسلمين التي تم إقصاؤها بثورة شعبية جارفة في مصر ٣٠ يونية ٢٠١٣، وتم إقصاء جماعة الإخوان عن الحكم نظراً لسوء الإدارة واستخدام التنكيل والإرهاب السياسي لمعارضيه.

الفرع الثالث - تعريف الإرهاب الفكري: (١)

هو الأيديولوجية أو العقيدة الفكرية التي تؤمن بعدم احترام الرأي الآخر وتسلبه حقه في حرية التعبير عن العقيدة، وتستخدم السيطرة على العقول وحجب أي آراء تخالف ثقافتها أو مذهبها أو عقيدتها.

أ- أنواع وأهداف الإرهاب الفكري: (٢)

١- أنواع الإرهاب الفكري:

ويوجد أنواع مختلفة للإرهاب الفكري كالعنصرية؛ وهي منع أي ثقافات لا تتماشى مع أيديولوجية المانع.

والتكفير؛ وهي اعتبار أي شخص لا ينتمي إلى أفكار التكفيريين بعيداً عن رضا الرب، وهم وحدهم الذين ينالون هذا الرضا، وتتمثل في أفكار الدواعش.

الطائفية؛ وهي التعصب لمذهب معين وعدم الاعتراف بأي مذهب يخالفهم على الرغم من اتحاد الأديان.

الحكم الاستبدادي؛ وهو استخدام القمع واستبداد الشعوب من الحاكم للحفاظ على السلطة، مستخدماً أبشع صور التعذيب والتنكيل لأخضاع المحكوم لإرادته وسلطته.

٢- أهداف الإرهاب الفكري:

من خلال رؤيتنا للإرهاب الفكري نرى أنه يهدف إلى:

أ- تشكيل الأفراد في مبادئ الشريعة السمحاء، واستبدالها بأفكار متطرفة مسمومة، وتعديات إجرامية في المجتمع. والإسلام ينبذ العنف والتعدي على الممتلكات أو الأعراس. ويا حبذا لو تجمع سلامة الموقف مع نبل الهدف.

(١) ويكيبيديا عن <https://ar.m.wikipedia.or>

(٢) المرجع السابق.

ب - تغيير ثقافات المجتمع وتحريم الفن والثقافة والتشكيك في حضارة الأمم وتاريخها.

ج - رفض التطور والتكنولوجيا بكافة صورته، واعتباره سبباً لانحراف الشباب.

د - بث أفكار تُوحي بالرجوع إلى بدائية الحياة ورفض أي تحديث.

هـ - العنصرية والغطرسة والغاء الآخرين ومن يختلف مع أيديولوجياتهم.

و- تكفير الآخرين واستباحية دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

ز- التشكيك في سلطة الحاكم ونبذها وتكفيره؛ لزعة استقرار الدولة والسيطرة عليها كما حدث مع الدواعش.

المطلب الثالث - مدى علاقة وسائل الإعلام بالنظام

الاقتصادي والسياسي للدول^(١)؛

اتجهت الدول الكبرى ومنذ استقلال الشعوب العربية إلى زعزعة الاستقرار والأمن داخل هذه الدول، بعد استحالة فكرة اغتصاب أراضي الدول عنوة نظراً لوجود قانون دولي يمنع الاعتداء على استقلال الدول وحقوقها السياسية، ولذلك اتخذت أساليب أخرى تحقق بها أهدافها بعيدة عن الأسباب المباشرة وقد اتخذت أدوات مختلفة تتضمن فكرة: فرق تسد، الأمر الذي خلق انقساماً داخل الدول العربية، وكانت فكرة الإرهاب الديني والترويج له هي الخيار الأفضل لديهم، من خلال وسائل إعلام ذات ميول هدامة تبنتها تلك الجماعات الإرهابية، سواء كان هذا الإرهاب سياسياً في شكل دول تحمل الفكر الهدام أو إرهاباً دينياً يحمل فكراً دينياً مغالطاً لكتاب الله وسنة رسوله، من خلال وسائل إعلام يعمل بها مجموعة من المستشيعين لتفسير القرآن بوجهة غير علمية، فجندوا شباباً ضالاً عن الطريق الصحيح؛ بسبب غفلة النظام السياسي في تلك الدول عن هؤلاء الشباب، وتناسوا حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فأنجرفوا وراء المال والفكر الخاطى الذي يروجه قادة الإرهاب، ومن هنا بدأت العلاقة بين الإرهاب ووسائل الإعلام وتدمير اقتصاديات وشباب الأمة العربية.

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عن: <https://acpss.ahram.org.eg/News/16330.aspx>

المبحث الأول

دور الإعلام وفق مجريات الحياة

تمهيد وتقسيم:

تعودنا ومنذ ظهور وسائل الإعلام، أن دائماً يكون للإعلام تأثير ملحوظ على كافة مجريات الحياة، سواء كانت مؤسسات أو أشخاصاً، إلا أننا سنجد أن الاتجاه الحديث جعل أن هذا الاتجاه قد أخذ منحى مختلفاً إلى حد ما، حيث أعطى للمتلقّي الحق في إبداء الرأي؛ حتى يكون هناك تفاعل وردود أفعال على سياسة الإعلام داخل النظام، ومن هنا نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى التقسيمات التالية:

المطلب الأول

- الأهداف الإعلامية من وجهة نظر المتلقّي ومن وجهة نظر المؤسسة الإعلامية:

تمهيد وتقسيم:

تتجه في هذا المطلب إلى تحديد وجهة نظر المتلقّي للمادة الإعلامية ومدى اختلافها عما كان متبعاً من حيث الأصل وفق الفروع الآتية:

الفرع الأول

من وجهة نظر المتلقّي للمادة الإعلامية الجمهور: (١)

١- قد يكون للمتلقّي "أثر على وسائل الإعلام"، بل وقد يكون مخالفاً للواقع الذي يعرفه الجميع بأن الإعلام هو الذي يؤثر على الفرد وليس العكس.

المفهوم العام صحيح جداً؛ فالإعلام هو الذي يؤثر على الفرد، ولكنها أصبحت وجهة نظر تقليدية، فالتوجه العصري يبحث وراء نظرية فريدة من نوعها من بين نظريات الإعلام والاتصال الجماعي، وهو نموذج "المنفعة والإشباع" لآليو كاتز والذي يعتقد أن الفرد أو الجماعة هي التي تؤثر على حركة الإعلام لا العكس، وظهرت الفكرة لأول مرة في الأربعينات من القرن الماضي عندما كانت هيرتا هيرزوغ

(١) نظرية المؤامرة عن: جريدة العرب عن: <http://www.alarab.co.uk/pdf/2016/07/19-07/p12.pdf>

مُهتمة بمعرفة: لماذا يستمع الناس إلى الراديو؟" وكان لها الفضل في نشوء تلك النظرة المعاكسة التي سوف تُغيّر طريقة تعاطي الأفراد إلى الإعلام كما سنرى لاحقاً، ولكنها لم تضع نموذجاً ثابتاً لذلك التأثير. تبعاً لكتاب «نظريات الاتصال الجماهيري: الأسس، التأثير، المستقبل»، كانت هيرزوغ تريد أن تعرف لماذا تستمع السيدات للدراما الإذاعية؛ أي: مسلسلات الراديو. قابلت حوالي المئة من مُستمعات الدراما الإذاعية واستطاعت أن تقسم ثلاث احتياجات أساسية تجعل السيدات يتابعن الدراما الإذاعية، الحاجة الأولى: هي أنّهن استمعن إليها كوسيلة لإطلاق سراح عواطفهن، والحاجة الثانية: هي أنّهن يستمتعن في تخيل مجريات القصة أو بمعنى آخر أحلام اليقظة، وأمّا الثالثة: والتي كانت مفاجأة فهي أنّهن يحصلن على المشورة من تلك المسلسلات ويُطبّقنها في حياتهن الخاصة، اكتملت الفكرة عام ١٩٧٤ ليصبح لها نموذج أكاديمي طرحه الباحث إيو كاتز، حيث قلب السؤال الشهير: كيف تؤثر وسائل الإعلام على الناس؟ ليصبح: كيف يؤثر الناس في الإعلام؟

٢- تتجه النظرية إلى تبني فكرة أنّ المشاهد نشط، وعلى دراية ووعي في اختياره لنوع الإعلام الذي يريد أن يستهلكه، فهو دوماً يبحث عن إرضاء حاجاته ورغباته تجاه نوع معين من وسائل الإعلام، وقد قدمت المدونة فتيحة بوغازي على مدوّنتها شرحاً مطوّلاً حول هذا النموذج بعنوان: التأثير ونظرية الاستخدام والإشباع^(١).

فما هي تطبيقات نموذج الاستخدام والإشباع اليوم؟ الجواب: هو كل ما يدور حولنا من وسائل الإعلام، هو تابع للنموذج وخصيصاً على شبكة الإنترنت، فمواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك ويوتيوب وتويتر والواتس أب، وإمكانية إنشاء تطبيقات على أجهزة المحمول الذكية والتعليق عليها وتقييمها، وحتى المدونات والمواقع الإخبارية وخيار تقييم كل مقالة تُحرر، جميعها جعلت كل فرد جزءاً من حراك إعلامي عالمي.

(١) جريدة العرب، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني

من وجهة نظر وسائل الإعلام في غالبية الدول العربية:

من المعروف أنه منذ حقبة الخمسينات من القرن الماضي وحتى ثورات الربيع العربي، كانت غالبية وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في الدول العربية تُعَرِّد للحُكَّام وللسلطة، حيث كانت تمدح جميع قرارات الحاكم حتى ولو كانت ضد طموحات الشعب، وهذه نظرية قديمة هتلرية، وهي التي كانت تُقَرُّ بأنَّ وسائل الإعلام هي جزءٌ من سلطة الدولة، ويجب ألا تُعلن عن السلبيات السياسية التي يجب ألا يعرفها الشعب لتحقيق المصلحة العامة.

وفي الدول العربية ظهر الإعلام الخاص وإن بدا وكأنه يُدافع عن حرية الرأي والحرية الشخصية ومُحاسبة المسؤولين، إلا أنها كانت غطاءً سياسياً تُحَقِّقُ به مآرب وفكر الحاكم، والتي كانت مُتمثلة في إعلام بعض دول الربيع العربي في ذلك الوقت في بدايات ثوراتهم، حيث تُدافع عن الحرية بخطوط حمراء لا يجوز تخطيها، وذلك إلى أن أصبح الإعلام الخاص والحكومي يُدار بواسطة الدولة، فرسالة الإعلام الحكومي لم تتحَقَّق، وسيطرة الإعلام الخاص ومُنافسته جعلت هذا الإعلام الحكومي غير قادرٍ على تحقيق الرسالة كسلطة رابعة في دساتير بعض الدول وعلى رأسها مصر.^(١)

المطلب الثاني

الفوضى الإعلامية والاستغلال السياسي لوسائل الإعلام^(٢):

يمرُّ الإعلام العربي وخاصة أثناء الثورات بحالة من الفوضى والاستغلال السياسي بدرجة تُؤثِّر على مصداقية الدولة وأهدافها في تحقيق الحرية والتنمية الثقافية والاقتصادية.

ومنذ ثورة يناير في مصر ٢٠١١ والإعلام والصحافة يمرَّان بحالة لم يسبق وجودها من قبل حتى في ظلِّ الفاشية السياسية التي كانت تستخدم الذكاء السياسي بترسيخ فكرة الصحافة، حتى ولو كان ظاهرياً، فما شاهدناه بعد ثورة يناير في مصر وفي ظلِّ حُكم الإخوان المسلمين كان شيئاً لا يُمكن تصوُّره بفرض السيطرة على الإعلام

(١) رانيا مكرم، تقييم الإعلام الخاص في مصر، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠١٥.

(٢) د. سعيد العبدولي، الإعلام الجديد والفوضى الخلاقة، جامعة قرطاج، تونس، ٢٠١٢.

والصحافة، بل والقضاء وتعيين رؤساء مجالس وتحرير الصحف ضمن أعضاء الجماعة أو الموالين بشدة لهم، وفتح حرية الصحف من خلال إقرار دستور ٢٠١٢ الذي أقرَّ بجواز حبس الصحفيين في آراء الصحف والإعلام، وتعيين قضاة ينتمون للجماعة أو ذوي ميول إخوانية، كما وضعوا قيوداً على الإبداع والصحافة والإعلام، وبضرورة أخونتها، إلى جانب ما سُمِّي بالفوضى الخلاقة، وهي تلك التي ترتبط بحالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال أفكار متعددة الميول والاتجاهات، الأمر الذي خلق صراعات مختلفة بين أطراف متعددة الميول السياسية، إلا أنهم جميعاً كانوا يُسمُّون أنفسهم بالنشطاء السياسيين، بسبب أنهم جميعاً يتفقون على هدف واحد هو الثورة ضد الاستبداد السياسي والمطالبة بالحرية.

إلا أنَّ الفوضى الحقيقية كانت في الإعلام الديني الذي ظهر في أواخر عصر مبارك، بظهور كيل من الفتاوى المُضلِّلة والأكاذيب باسم الدين، بعيدة عن مبادئ الشريعة السمحاء، وأضاف سيد زايد، عضو لجنة الفتاوى بالأزهر، في دراسة بعنوان: «الفتوى الضالة عن الإخوان والسلفيين» في نوفمبر ٢٠١٣، شملت حصراً ٥١ فتوى اعتبرها متشددة وشاذة في عهد حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، من أشهرها إجازة نزول المرأة والأطفال إلى المظاهرات ووقوفهم كدروع بشرية لحماية المظاهرات كنوع من الجهاد في سبيل الله، وإجازة زواج الفتيات في سن العاشرة، واعتبار نزول المرأة البحر زنى، وتحريم خروج الطالبات للدراسة، بخلاف العشرات من الفتاوى لتكفير بعض المعارضين للإخوان^(١).

(١) ميديا أون لاين، ٢٠١٦ عن:

<https://www.google.com/search?q=%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7+%D8%A7%D9%88%D9%86+%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%86&oq>

المبحث الثاني

الدور السلبي لوسائل الإعلام تنفيذاً لأجندات الدول الراعية للإرهاب^(١) تنوية وتقسيم:

منذ أن دخلت الأفكار الدينية في النظام السياسي للحكم، استحدثت تلك الأفكار اتجاهات ترمي إلى وجود جهات نظر سياسية تتعارض مع المفهوم العام للسياسة، حيث إن الدين لا يجوز له التدخل في الشؤون السياسية للدولة، فدوره هو الإرشاد وتوجيه أفراد المجتمع إلى الخير وأتباع ما يحقق رضا الله في النواحي الدينية ومعاملة الأفراد بعضهم بعضاً، أما نظام الحكم فقد اتخذ ومنذ الأزل اختيار الحاكم من قبل أفراد الشعب، ومنحه كلِّ صلاحيات التغيير دون مشاركة أي فئة أو جماعة، حيث إنه مفضو من الشعب من حيث الأصل، لذا نتجه إلى بيان وتحليل: كيف تدخلت الجماعات الدينية في نظام الحكم، وأفسدت القاعدة العامة فيما بين الحاكم والمحكوم وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول

تحليل الدور وفق نظرة المجتمع المصري:

تمهيد: في هذا المطلب نتجه إلى إلقاء الضوء على بعض الآراء الجديدة على الرأي العام الإعلامي والذي سنوضحه وفق الآتي:

فمنذ فترة ليست بقليلة وتزامناً مع تدشين مشروع التغيير في العالم العربي، والذي تبنته حكّام الدوحة بالتخطيط له في دهاليز أجهزة المخابرات ومراكز الدراسات الأجنبية بإشراف أمريكي، ظهرت مجموعة من القنوات الفضائية الموجهة بخطاب إخواني مدمر، الهدف من ورائه تقديم الجماعات الإرهابية كبديل للأنظمة السياسية الشريفة المستهدفة، ثم ارتفع عدد هذه القنوات بشكل ملحوظ بعد ظهور عاصفة "الربيع العربي"، فظهرت فضائيات إخوانية تبث من تركيا وقطر وليبيا ومصر وتونس وإنجلترا ولبنان وغيرها.

وبعد الإطاحة بحكم المرشد في مصر على إثر ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، اتسعت دائرة فضائيات الإرهاب القطري التي تبنت العداة المباشر للدولة المصرية ومؤسساتها

(١) الحبيب الأسود، فضائيات الإرهاب القطري، بوابة إفريقيا الإخبارية، يونيو ٢٠١٧ عن:

www.afrigatenews.net/content/%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA

السيادية، واختار أغلبها إسطمبول مُطلقًا للبتّ بتمويل مباشر من الدوحة، وذلك في إطار التحالف العقائدي التركي القطري الإخواني، فاحتوت الدوحة كلَّ المعارضين والكارهين للدولة المصرية إمَّا لأسباب دينية أو سياسية أو حتى لأسباب شخصية قديمة بين نظم الحكم.

بداية لا نتكلَّم عن مدى كمية الكذب والافتراء الذي تتضمَّنته الأحاديث التي خرجت ولا زالت من أبواق مُذيعي ومُذيعات هذه القنوات، ولكن منذ الوهلة الأولى تشعر بالحقْد الدفين الذي تُخرجه هذه الألسنة المريضة، فهل أنت الدوحة ببعض أطباء علم النفس ليدسُّوا فيهم هذا المرض المليء بالحقْد، أم أنَّ الدوحة ترغب في ظهور تقنية إعلامية جديدة تُسمَّى قلب نظم الحكم بالإشاعات والكذب والافتراء، وهل نسي حُكَّام قطر من هي مصر وحجم مصر، فالفارق السياسي والعسكري لا يمكن تقديره، فهو الفرق بين قوَّة قرية بالشماريخ وبين ترسانة حربية لإحدى الدول المتقدِّمة، ومهما بثَّت الدوحة وتركيا من أكاذيب فالشعوب بصفة عامة تغيَّرت، والسوابق السياسية أثقلت الشعب المصري وجعلته مُثَقَّفًا سياسيًا بالصورة التي تستبعد تأثره من بعيد أو من قريب بتلك الأكاذيب.

وتتَّجه أساليب الكذب الإعلامي في مجموعة الأخبار التي تتفاعل بها الناس البسطاء وفق ثقافتهم، وكلُّ على حدة كالتالي:^(١)

أ-: الإعلام المُتَحَايِل: وهو عبارة عن بدعة ما، يُقصد بها قلب الحقيقة لأيِّ بُعد آخر، والعمل على نشرها بصورة جديدة ولفترة مُعيَّنة، وتكون هي الهدف.

ب- الصحة ونقيضها: وهي خلق أو هام بين الناس؛ بقصد تشويه الحقائق وتبديد أيِّ صحوة إنسانية تظهر في أيِّ مكان وإسقاط وجودها مرة أخرى.

ولا شكَّ أنَّ الإعلام المُتَحَايِل بهذا الاتجاه يرغب في إعطاء أجوبة للمُنتقدين، وإعطاء الفرصة بقلب تلك الأجوبة إلى نتائج لأكاذيب أخرى ونشرها بتوسُّع؛ بقصد ذبذبة الوضع القائم.

(١) عبد الصاحب الناصر، أهداف الإعلام المُغرض، مقال سياسي، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، ٢٠١٤.

المطلب الثاني

القنوات الإعلامية التي ترعى الإعلام الإرهابي:

تمهيد: نتجه إلى تحديد أهم القنوات الإخوانية الممولة قطرياً والتي لا تزال تنفذ سمومها إلى اليوم وفق الضروع التالية:

الضرع الأول:

قناة الحوار:^(١)

وهي التي يديرها القيادي الإخواني عزام التميمي، وهو بريطاني من أصول فلسطينية، تَبَّتْ من لندن منذ عام ٢٠٠٦، أي: بعد عام واحد من انتخابات برلمان ٢٠٠٥ في مصر، الذي حصد فيه الإخوان ٨٨ مقعداً، ما دفع التنظيم -حسب قول عمرو عمارة، أحد شباب الإخوان المنشقين- إلى تدشين هذه القناة؛ لتواكب الوضع السياسي الجديد للإخوان، ومساندة التنظيم إعلامياً، كما تزامن إطلاقها مع بداية حراك الدوحة ضمن ما اصطلح على تسميته بمشروع التغيير في المنطقة، وفي أبريل ٢٠٠٨ حصل أول صدام بين «الحوار» والسلطات المصرية، حيث أوقفت إدارة «نايل سات» بثَّ القناة ردًا على الهجوم المستمر من جانب القناة على النظام المصري.

تبنت القناة خطاباً تحريضياً ضد أغلب الأنظمة العربية، وأظهرت عداً خاصاً لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، وكان لها دور بارز في بثِّ الأكاذيب؛ من أجل توسيع ظاهرة الاحتجاجات في الوطن العربي التي انطلقت من تونس في ديسمبر ٢٠١٠، وفي تسجيلات مُسرَّبة، تحدت عنها أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بأنها مفتوحة لأي صوت معارض للنظام السعودي.

وتشير تقارير إعلامية إلى أن حجم الأموال المهدورة داخل إدارة القناة غير طبيعي، وأنَّ المخصَّصات المالية لهذه القناة تسهم فيه قطر ورجال أعمال فلسطينيون، ويذهب أغلبها إلى مقرَّبين من التميمي.

ثم قضت محكمة جناح القاهرة الجديدة، برئاسة المستشار هيثم الصغير، وأمانة سرِّ ناصر عبد الرازق بحبس مُذيع قناة الحوار الإخواني أسامة جاويش ٥ سنوات مع الشغل بتهمة نشر وإذاعة أخبار كاذبة تضرُّ بمصلحة الوطن.

(١) ويكيبيديا عن <https://ar.m.wikipedia.org>

وكانت النيابة العامة قد أحالت المذيع الإخواني أسامة جاويش للمحاكمة الجنائية بتهمة التحريض ضد مؤسسات الدولة، والحق الضرر بمصلحة البلاد عن طريق بث برنامج عبر قناة الحوار الإخوانية التي تبث من تركيا، مما تسبب في تكدير السلم والأمن العام، وحصوله على تمويل خارجي.

الفرع الثاني:

قناة المغاربية^(١):

تأسست قناة المغاربية في نوفمبر ٢٠١١ بالعاصمة البريطانية لندن، وبدأت في بث برامجها يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١١، حيث أعلنت آنذاك أنها قناة موجهة بنسبة ٥٠ إلى ٦٠ في المئة من شبكتها البرمجية للمشاهد الجزائري، مع اهتمام خاص بمخاطبة بقية الدول المغاربية والعربية بوجهة نظر إخوانية صرفة.

ومؤسس القناة هو سليم مدني، ابن رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عباسي مدني، والذي يعيش في الدوحة برفقة والده وتم تمكينه من الجنسية القطرية كما كلف برئاسة مجلس إدارة شركة "قطر إينرجيكو سولار" وشركة "قطر للطاقة الشمسية" التي تأسست في ١٩٩٨ بالإضافة إلى امتلاكه عدداً من الأسهم في شركات مختلفة ومتخصصة في المعلوماتية وكان سليم مدني المتورط رسمياً في تفجير مطار هواري بومدين بالجزائر في العام ١٩٩٢ والذي خلف مقتل ٩ أشخاص وإصابة ١٢٨ آخرين، قد غادر بلاده الأصلية سنة ١٩٩٢ إلى ألمانيا، لينتقل بعد ذلك إلى قطر ويطلب الجنسية القطرية التي منحت له في ٢٠٠٢، وفي العام ٢٠٠٩ اعتقله الأمن الهندي عندما كان قادماً من ماليزيا بعد العثور على اسمه ضمن قائمة المطلوبين للشرطة الدولية وفق مذكرة جاب جزائرية، لكن السلطات القطرية قامت بمساع لى سلطات نيودلهي انتهت بالإفراج عنه.

(١) ويكيبيديا عن: <https://ar.m.wikipedia.org>

الفرع الثالث:

قناة الجزيرة وأكاذيبها الضجة: (١)

والحقيقة أن مصر لم تخضع لهفوات تلك القنوات بل استمرت بقيادة عبد الفتاح السيسي في تحقيق حلم التنمية الذي تبناه السيسي منذ أول يوم تقلد فيه الحكم، والذي طلب من الشعب الاشتراك في حركة التنمية من خلال شراء شهادات استثمار قناة السويس بمعدل فائدة ١٢,٥ ٪ ، واستجاب الشعب وخلال سبعة أيام تجمعت ٦٠ مليار جنيه، وأغلقت الشهادات، وبدأ حلم مشروع قناة السويس الجديدة والتي تم افتتاحها بعد سنة واحدة، وصدق الرجل في كلامه رغم كل المهاترات التي كانت تُقال في وسائل الإعلام هذه بأنها أكذوبة، ولن يصدق أو أنها ترعة، إلى غير ذلك من المهاترات التي أثبتت السيسي عكسها، لذلك وثق فيه الشعب.

والحقيقة أن القيادة المصرية حلفت اليمين ومنذ اللحظة الأولى بالاستقواء بالشعب المصري، وهذا هو سرُّ حبِّ المصريين للسيسي، فأقسم أنه لن يفعل شيئاً إلا بأمر الشعب، ولن يستطيع أن يُحقِّق أيَّ تقدُّمٍ إلا بهذا الشعب، ولذلك استمرَّ رغم معاناة الشعب المصري من ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول، فلم يخذلوه حتى الآن.

المطلب الثالث

الإشاعات الإعلامية الورقة الأخيرة في حياة الإرهاب:

تمهيد:

تتبلورت الشائعات الإخوانية في بثِّ أكاذيب قبل النظام الحاكم إلى الآن، فهي الورقة التي ما زال الإخوان يلعبون عليها بعد انقطاع خرطوم الأموال والمتمثل في التنظيم الدولي للجماعة، مُحاولين تدمير أي إنجاز مصري.

إن الطبيعة العاطفية لبعض المصريين البسطاء تجعله أحياناً عرضة لتريدد بغبغة الآخرين، تلك التي تستهدف صحته النفسية والاجتماعية، فيصبح في النهاية مشاركاً في حملات تقتل طموحاته وأمنه الاجتماعي، فيردُّ ودون تفكير أكاذيب المُغرضين للنيل من اقتصاد الدولة وأمنها من ناحية، وفقدان الوعي الجماعي الذي يقودهم إلى الملل وفقدان الرغبة في كل شيء من ناحية أخرى.

(١) ويكيبيديا عن: <https://ar.m.wikipedia.or>

إنَّ نقل حقائق الإعلام الوطني قد يُواجهه أيضًا أكاذيب وترويج مُغرض تنشره بعض وسائل الإعلام لتُصبح هذه الإرهاصات عند بعض الأشخاص حقائق ينساق وراءها أعضاء الإرادة قليلو الخبرة؛ فتقلب موازين أفكارهم.^(١)

هذه حالة علمية مؤكَّدة، فتركيب دماغ الإنسان الفسيولوجي يجعله مُعرَّضًا للخداع وتصديق الأكاذيب عندما يتمُّ ترديدها كثيرًا أمامه، ويسمعها كلَّ يوم، حتى وإن كان يعرف أنَّها كذب، لكنَّ البعض يُصدِّقها نظرًا لسيطرة وسواس الحقائق والأكاذيب عليه، وعدم وجود إرادة وعلم لحسم الحقائق، فيظلُّ مُشتَّتًا، تُراوده فكرة حقائق الأكاذيب، وغالبية المتطرِّفين يُعانون من هذه الظاهرة. وفي ظلِّ المجتمعات المُفكَّكة والتي عانت كثيرًا من ظلم الحُكَّام، وجدت سبيلًا للخلاص من هذا الظلم، إمَّا عن طريق انقلاب السُّلطة أو الثورات الشعبية أو الانقياد وراء جماعات اعتقد أنَّها الملاذ الحقيقي للخلاص من هذا الظلم، ولا يعلم أنَّه قد أفلت من ظلم الحاكم واتَّجه إلى ظلم النفس. ولكنَّ من تكون المصلحة الحقيقية في هذا الانقياد؟ وكيف يُمكن من له المصلحة أن يُحقِّق ما يريه؟^(٢)

عوامل انتشار الإشاعة؛^(٣)

١- الشكُّ العام؛ يتوقَّف سريان الإشاعة على الشكِّ والغموض في الخبر أو الحدث، بحيث إذا ظهرت الحقيقية، اختفت الإشاعة، فهي محاولة لتبادل العلم بالواقع ومُشكلاته في ظلِّ إعلام يُحاول الحيلولة دون ظهور الحقيقة؛ أي: تظهر عند توقُّف المؤسَّسات الرسمية الإعلامية عن مهامها.

٢- إشراك المُتلقي في التفكير؛

أي: فتح الباب أمام مجموعة من التخيُّلات التي تخضع للتكهنُّن والأهواء الشخصية.

٣- القلق الشخصي؛ وهو تلقِّي بعض الإشاعات التي تُحقِّق القلق لدى الأفراد من قُرب حدوث توتُّرات سياسية من السُّلطة، وبالتالي الاستعداد لمواجهتها.

٤- الفراغ الناتج عن تفسُّي ظاهرة البطالة، وبالتالي يسود بين الطبقة العاطلة كثيرٌ من التصرُّفات الهوجاء التي تعمل على وجود توتُّر في المجتمع.

(١) حكيم مرزوقي، الحياة الخاصة بين السياسيين ٢٠١٧ عن: <https://alarab.news/>،

(٢) حكيم مرزوقي، المرجع السابق.

(٣) د. صفاء عباس عبد العزيز، الإشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد (٢٠) ٢٠١٩.

المبحث الثالث

دور الإعلام في عملية التغيير الإيجابي، ومحاولات الإسقاط المغرضة

تمهيد: يجب أن ننوه هنا إلى أنه عندما انتهى الدور القطري الذي استخدمه آل بن حمد بفشل ذريع رغم استنفاد جزء ليس بالقليل من ثرواتها رغم استخدامها في عمليات استثمار مغرضة؛ لتغيير النظام السياسي في كثير من الدول وعلى رأسها مصر، وكان للإعلام التركي والقطري أدوار فاشلة نظراً لاتخاذ الإشاعات والأكاذيب سلاحاً أساسياً في هذه المحاولات، فكان لزاماً على وسائل الإعلام بجمع مؤسساته حفز جميع السلطات؛ لزيادة صلابة الدولة وبقائها سياسياً واقتصادياً.

المطلب الأول

المحاور الإيجابية للدور الإيجابي للإعلام: (١)

تمهيد:

ويقصد بالدور الإيجابي: تعاون الشعب مع السلطة السياسية؛ من أجل النهوض بالدولة من الحالة السلبية التي كانت عليها، وبالتالي يكون الدور الإعلامي سهلاً وميسراً، حيث إن دور الإعلام من المفترض أن يكون بجانب الشعب، وعند اتحاد الشعب مع السلطة، إذا فالإعلام أصبح دوره رقابياً على الديمقراطية.

وهذا الاتجاه وجد صداه بقوة بعد إعادة انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر وبقاء باقي السلطات كما هي في الدول الأخرى، حيث بدأت هذه الدول في اتخاذ خطوات سريعة أولها المقاطعة لدولة قطر، والتي وجدت صداها وفعاليتها، فاتخذت وسائل الإعلام المصرية مرحلة جديدة تتبلور في دور الهيئة العامة للاستعلامات في الرد على الشائعات المغرضة وترجمة كل الردود إلى لغات مختلفة؛ لوصولها إلى وسائل الإعلام الأجنبية كرد فعل ناجح على كل المستويات، وهذا لم يكن يحدث من قبل؛ مما أفقد جماعة الإخوان صوابها؛ لفشلها سياسياً واقتصادياً ومالياً.

ومن الناحية العملية فإن وسائل الإعلام الحرة تلعب ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الديمقراطية، باعتبارها محفلاً وطنياً يمنح صوتاً لقطاعات المجتمع، ويتيح

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

النقاش لجميع وجهات النظر، باعتباره تعبئة لتيسير المشاركة المدنية بين قطاعات المجتمع، وتعزيز قنوات المشاركة العامة، أو بصفته رقيباً يكبح تجاوزات السلطة، ويزيد من الشفافية الحكومية، ويُخضع المسؤولين العامين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام.^(١)

ولا شك أن هذا التغيير ظهر تأثيره بقوة بين الأفراد بصورة أكبر من خلال شبكة التواصل الاجتماعي، وخاصة أثناء ثورة يناير في مصر، حيث سيطر شباب الثورة على مجريات الإعلام بكل أنواعه، وأصبح الإعلام يُردّد كلماتهم وآراءهم، ممّا أحدث كثيراً من التغييرات داخل القنوات ووسائل الإعلام لصالح آراء هؤلاء الشباب، بل إن هؤلاء الشباب تسبّبوا في إقالة مجموعة من الإعلاميين؛ لعدم قبول وجهات نظرهم من قبل من كانوا يسمّون بالنشطاء السياسيين. وتمّ تقسيم المطربين إلى فلول وثوريين، فالفلول من هم ضد الثورة أو من كانوا سندا أو ضمن جماعة نظام الحكم السابق.

وتشير الدكتورة وفاء سمير، أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، إلى عدّة أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير، وبالنسبة للأسباب الاقتصادية فقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ الشروط المطلوبة من صندوق النقد الدولي إلى رفع الدعم والتخلّي عن القطاع العام والقيام بعملية الخصخصة، إلى التأثير اجتماعياً وأضرّت بالطبقات الاجتماعية خاصة الوسطى والفقيرة، وأثرت سلباً على السياسات التعليمية والتوظيفية والصحية، كما شهدت فترة ما قبل قيام الثورة توسّعاً في زواج المال والسلطة، فرجال الأعمال لديهم المال ويسعون للسلطة بهدف امتلاك الحصانة، وظهرت تسهيلات كبيرة لرجال الأعمال؛ ممّا أدّى إلى تكوّن ثروات ضخمة لديهم، وشهدت فترة ما قبل اندلاع الثورة مباشرة ظهور رجال أعمال ووزراء وسياسيين، وتمّ تفصيل حزمة من القوانين لصالح رجال الأعمال، منها قانون الاحتكار.

وأضافت أن هناك أسباباً سياسية دفعت بقوة لقيام الثورة، منها العمل على توريث الحكم، واستمرار تمديد العمل بقانون الطوارئ، وتأتي «القشة التي قصمت ظهر البعير» وهي الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ بسيطرة الحزب الحاكم على مقاعد مجلس الشعب وتهميش المعارضة، وهو ما أثار الرأي العام.^(٢)

(١) د/ عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحوّل الديمقراطي في الدول العربية، إشكالية الدور، وآلية التعزير، ٢٠١٢.

(٢) دكتورة/ وفاء سمير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٧.

المطلب الثاني:

اختراق جماعة الإخوان لثورة يناير ووسائل الإعلام^(١)

ولا شك أن التغيير سنة الحياة، وثورة يناير رغم أن لها إيجابيات كثيرة وعلى رأسها تغيير نظام حكم مبارك الذي ظل ثلاثين عاماً لم يحقق خلالها أي تطوير في قطاعات الدولة المختلفة، كقطاعات الصحة والتعليم والإسكان والبنية الأساسية، إلا أن هذه الثورة كانت لها سلبيات أيضاً، ظهرت آثارها بعد الثورة، وأول هذه السلبيات أنها بدون قائد يحرك الأفراد وفق خطة مدروسة، حيث بدأت بوقفة ضد وزارة الداخلية تطالب بإقالة وزيرها حبيب العادلي؛ نظراً لقسوة رجال الشرطة وسوء معاملة الشرطي للمواطن؛ ممّا خلق نوعاً من الكره بين الشرطي ومواطن الشارع، ثم تحوّلت إلى ثورة عارمة عندما تجاهل مبارك مطالب الشباب، ولم يخرج بأي ردود إيجابية؛ ممّا أثار حفيظة هؤلاء الشباب، وانقلبوا على السلطة مطالبين رئيس الدولة بالرحيل، ولولا خروج المتحدّث باسم المجلس العسكري وإعلانه تخلي مبارك عن الحكم وهو يؤدّي التحية للشوار، ما كنّا نعلم ماذا كان يمكن أن يحدث من تهوّر الشباب واقتحام قصر الرئاسة، وكانت الطامة الكبرى نتيجة هذا الهوس السياسي في تلك الفترة ظهور جماعة الإخوان المسلمين إلى المشهد السياسي بعد التخلّص من مبارك وأعدائه، فأصبحت الساحة خالية لهم، فقد كانوا الأكثر تنظيماً، وكانوا يُخطّطون لهذا اليوم منذ ١٩٢٨، فجاءت لهم الفرصة على طبق من ذهب، فسيطروا على الشباب من خلال إيجائهم بضرورة التنظيم وتعيين مجلس رئاسي مدني مؤقت لحين عقد انتخابات رئاسية مبكرة، إلا أن وجود المجلس العسكري الوطني القوي حال دون حدوث ذلك، وإن كانت سيطرتهم على المشهد السياسي أصبحت واضحة، كما أن سيطرتهم على وسائل الإعلام كانت بصورة كبيرة وفعّلة لدرجة استضافة عبود وطارق الزمر قتلة الزعيم أنور السادات في برامج تليفزيونية يسمعون لأرائهم، وكانهم أبطال حقّقوا انتصاراً بقتلهم أهم زعماء القرن العشرين بطل الحرب والسلام، الرجل الذي غير خريطة مصر بالكامل من دولة محتلة إلى دولة تسحق الجيش الإسرائيلي في ست ساعات، ثم يستردّ الأرض بمعاهدة سلام لا زالت إسرائيل نادمة عليها حتى الآن، ويظلّ كل قادة إسرائيل وأمريكا يشيدون بعبقريّة هذا القائد الضدّ.

(١) مصطفى بكري، دور الإخوان وحماهم في أحداث ٢٥ يناير، المكتبة الأكاديمية.

وعلى أثر سيطرة الأخوان على وسائل الإعلام فى تلك الفترة، جاءت سيطرتهم على المشهد السياسي بالكامل وانتزاع السُلطة بالفاشية الدينية على الرغم من عدم أحقيتهم القانونية فى الانتخابات، والتي ظهرت نتائجها الحقيقية فيما بعد، وبعد أن فقدوا السُلطة خلال عام واحد لغيبائهم السياسي، وعدم تحقيق أي نتائج لصالح الشعب، فجاءت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لتطيح بالأخوان ونظام حكمهم الفاشي، وتخلق علاوة على ذلك الكره الشعبي لهذه الجماعة بعد أن وضحت مآربهم الدينية بتغيير الهوية المصرية، ولكن هيهات لم ولن يحدث ذلك، وهذا له مكان آخر.

المطلب الثالث: (١)

تغيير إستراتيجية الإعلام بعد ثورة يناير:

الجدير بالذكر أن ما نريد توضيحه هو سيطرة الأفراد على وسائل الإعلام فى تلك الفترة التي لن تنسى، حيث غيروا إستراتيجية الإعلام بالكامل وفق أهوائهم، وهذا يؤكد نظرية هيرتا هيرزوغ، والتي ظهرت جليا، والتي اكتملت فكرتها عام ١٩٧٤ ليصبح لها نموذج أكاديمي طرحه الباحث إليو كاتز، فقلب السؤال الشهير: كيف تؤثر وسائل الإعلام على الناس؟ ليصبح: كيف يؤثر الناس على وسائل الإعلام؟

وقد حدث بالفعل ذلك، حيث أصبح الإنسان هو المحرك الفعلي لوسائل الإعلام ولم يعد مُنبرها بوسائل الإعلام يسمع ويُطبَّق ويصدق بل أصبح يُحلل كل ما يقولونه، فإذا ما اكتشف أن هناك آراء لا تروق له عقلا ومنطقا فإنه يُخالف الرأي، ويرد ويبعث رسالة قوية تُغيّر كل هذه الآراء، ولا أدل على ذلك من تغيير بعض الإعلاميين أو إقالتهم بسبب آراء قد تمسُّ كرامة مواطن أو أسرته أو أمنه أو معيشتة.

وعلى جانب هذا التغيير الإيجابي الذي يُعتبر انتصارا للمواطن وللديمقراطية إذا بُني على عقيدة راسخة من الدستور، قد يكون هذا التغيير مُعرضا من مجموعات التنظيمات غير الرسمية غير المسؤولة، التي ترغب فى التغيير لمصلحة جماعة مُعيّنة ترمي إلى فشل الدولة أو النظام السياسي لها، ولكن قد تهبُّ الأغلبية فى مواجهة من يرغب فى إسقاط طموح الأمة، ولا شك أن الأمر هنا لا يحتاج إلى ذكاء سياسي بل يحتاج إلى مواجهة الغباء السياسي من خلال الكلمة والصورة والحركة؛ أي: من خلال قوة الدولة الناعمة التي تتصدّرها وسائل الإعلام الإيجابية كسلطة رابعة، علاوة على سلطات الدولة الثلاث الأخرى.

(١) تغيير إستراتيجية الإعلام بعد ثورة يناير فى مصر (تغيير وسائل الإعلام المصرية فى لهجتها بعد سقوط مبارك عن (القاهرة رويترز 162011021032011F00320110216ARACAE715-sk5-egypt-media-oegen-egypt/article/https://www.reuters.com/

الفرع الأول

دور الإعلام والتغيير السياسي الإيجابي: (١)

من الجدير بالذكر أن وسائل الإعلام تعكس العلاقة بين كل من الدولة والمجتمع، فقد يكون دور وسائل الإعلام في شكل وظيفة حوّلها له الدستور بالإضافة إلى حجم الحريات وطبيعة العوامل الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً جوهرياً في تعزيز حجم الديمقراطية بوصفها محفلاً وطنياً يمنح صوتاً لطبقات الشعب المختلفة، ويظهر دورها الحقيقي في عملية التغيير السياسي داخل المجتمع.

ومن المفترض أن وسائل الإعلام تكون مرآة للدولة والمجتمع، وليس لكي يُصنّف أصحاب هذه المؤسسات الإعلامية للنظام، فهناك الكثير من الدول وخاصة النامية يُهيمن نظام الحكم على وسائل الإعلام فيها، ويُبث من خلاله أفكار واتجاهات بغرض التأثير على مواطني الدولة البسطاء لصالح النظام السياسي وقمع المعارضين بأساليب مختلفة بعيدة عن الاعتقال والتعذيب؛ حتى لا يظهر مداناً أمام الدول ومؤسسات حقوق الإنسان، فقد يُلَفَق له بعض التهم السياسية التي تجعله خاضعاً للقوانين الجنائية وبالتالي إما السكوت أو الزج به في السجون... وهكذا، أو يتبع النظام الحاكم أسلوب إلقاء المواطن عن التركيز في سلبيات النظام برفع الأسعار ثم خفضها، أو سحب كميات من المواد الغذائية الضرورية ثم ضخها مرة أخرى؛ ليلهي المواطن في البحث عن لقمة العيش ثم ليؤهمه مرة أخرى أنه يعمل لسد احتياجاته الأساسية، وليجعل أمن المواطن الغذائي هو المحور الأساسي له، ويُبعدة عن كافة الممارسات السياسية الأخرى التي هي أساس المناخ الديمقراطي.

أما بالنسبة لدور الإعلام فيجب ألا يكون دوره توجيه الأفراد إلى كيف يُفكّرون، ولكن يجب أن ينحصر دوره فيما يجب أن يُفكّروا فيه؟

فمبدأ التفكير والتحليل لما يدور داخل وسائل الإعلام من برامج سياسية واجتماعية واقتصادية أمرٌ ضروري، يجب أن يكون هو محور تفكير المشاهد، من أجل إشراك المواطن في إرساء ثقافة الإعلام داخل الدولة، وليس العكس بأن يتلقّى

(١) لطفي اسياوكانى، نموذج للديموقراطية في العالم الإسلامي، تجربة إندونيسا عن: <https://ar.qantara.de/content/ldymqrty-wslm-fy-ndwnsy-ltjrb-Indwnsynmwdhj-lldymqrty-fy-llm-IsImy>

المشاهد أخبار وثقافات مجموعة من الأدباء والمُفكرين ذوي الأفكار المتطرفة أو الأفكار التي تخدم النظام السياسي لإقناع المواطن بمصادقية هذه الأفكار دون إبداء آرائه أو تمحيص تلك الأفكار.^(١)

والإعلام في صورته الإيجابية يجب أن يهدف إلى المساهمة في تثقيف وتوعية الشعب، والكشف عن الفساد في مؤسسات الدولة، ودور الرقيب على الحريات مع وجود هذا الحق للمواطن إلى جانب دور الإعلام في الرقابة، بالإضافة إلى خلق القيم الاجتماعية من خلال عرض النماذج الإيجابية في كافة مجالات الحياة، وفي نفس الوقت عرض النماذج السلبية التي تُؤدّي إلى تغيير هوية الشعب وخلق فوضى دينية وفتاوى تُسيء إلى الإسلام والأديان السماوية جميعاً مع التعليق والتحليل لعلاج هذه السلبيات.

ومن هنا يكون دور الإعلام إيجابياً ولكن لكي يتحقق ذلك يجب أن تكون الديمقراطية هي العمود الفقري لركائز الدولة، وأن يشعر بذلك المواطن من خلال جميع الممارسات السلطوية للحكومة ورئيس الدولة على السواء؛ ليستطيع الإعلام أن يُعبّر عن طموحات الشعب وآماله.

وظيفة الإعلام الأساسية: في الدول الديمقراطية تتضمن وظيفة الإعلام الرقابة على تصرفات الحكومة والمؤسسات السياسية، لذا كانت سلطة رابعة في متن بعض الدساتير وعلى رأسها دستور ١٩٧١ في مصر، والذي أعطى للصحافة سلطة المحاسبة والمساءلة للسياسيين وأعضاء الحكومة على الأخطاء السياسية التي تُضُر الفرد والمجتمع.

ويرى البعض أن نشر الأفكار والمعلومات وتفسير الوقائع التي تحدث في المجتمع ذات علاقة وطيدة بالتعبير عن الرأي وحرية التفكير، وهي من اختصاص وسائل الإعلام، فكلما كانت هناك حرية في التعبير كلما كانت هذه الدول تسمح بالرأي الآخر، ومحاولة الانتباه إلى أخطائها وبالتالي جذب الأفكار المختلفة لتعبّر عن رأيها لمحاولة إحداث التغييرات السياسية بمشاركة الشعب.

لذلك نقول: لكي ينجح هذا التغيير فلا بُدَّ أن يكون الإعلام مُعبِّراً عن صوت الشعب، والارفضته الأغلبية الشعبية، لذلك فإنَّ التغيير لا يُمكن أن يحدث في دولة

(١) محمد طلعت طايح، عن: <https://mkieit.wordpress.com/k,20-21>

ديمقراطية إلا إذا كان فكر الشعب هو الذي يُؤثر في فكر الإعلام وليس العكس؛ لأنَّ الشعب هنا يكون صوت الأمة الذي يُعبّر عنه الإعلام، وفق نموذج «المنضعة والإشباع» لآليو كاتز والذي يعتقد أنَّ الفرد هو مَنْ يُؤثر على الإعلام لا العكس، وقد حدث ذلك في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ عندما كانت الشرارة الأولى لهذه الثورة من خلال حركة تمرد الشبابية التي بدأت في الحصول على توقيعات المواطنين لخلع جماعة الإخوان من الحكم، ساعدهم في ذلك وقوف القوات المسلحة بجانب هؤلاء الشباب حتى بالإضافة لوسائل الإعلام التي استخدمت كل الوسائل الإيجابية لإنجاح هذه الحركة في إقصاء الإخوان عن الحكم.

كما حدث ذلك أيضًا عندما لعبت الصحافة الإندونيسية دورًا كبيرًا في عملية التحول السياسي في نظام الرئيس سوهارتو ١٩٩٨، وحدث من خلال دورها في نقل المعلومات وإعطاء صوتها للشعب والذي عبّر عن رأيه في صورة احتجاجات طلابية جامحة في إندونيسيا؛ ممّا أدّى إلى إغلاق البرلمان في الدولة، الأمر الذي جعل سوهارتو يتقدم باستقالته في ٢١ مايو ١٩٩٨ نتيجة لتفاعل الصحافة مع الشعب، إذًا لن تستطيع الصحافة أن تحقّق فكرها إلا من خلال صوت الشعب، فلو أنَّ الصحافة كانت قد اتخذت منحى آخر غير هذا لما تحقّق لها، ولكن قرأت الصحافة مشاعر الشعب الإندونيسي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت آسيا عام ١٩٩٧، وما كان يعانيه الشعب، علاوة على الحكم الديكتاتوري لسوهارتو^(١).

المطلب الرابع

دور الإعلام الديمقراطي والتغيير الاقتصادي الإيجابي:

تمهيد: عندما يكون النظام السياسي ديمقراطيًا، فلا شكَّ أنَّ هذا سيجعل وسائل الإعلام تلتفُّ كلها حول هذا النظام، حيث إنّه في ذلك الوقت سيُعبّر عن الشعب، وبالتالي تُصبح القرارات كأنّها صادرة عن القوى السياسية العليا في الدولة التي هي تُعبّر عن الشعب، فاتخاذ القرارات لن تكون بها أيُّ مشكلة، وبالتالي سنرى في هذا المطلب كيفية توافق الإعلام مع السُلطة العليا للدولة.

ممّا لا شكَّ فيه أنّه ومن الطبيعي أن يكون التغيير السياسي في الدولة يُعتبر في حدّ ذاته تغييرًا اقتصاديًا؛ لاختلاف الفكر الاقتصادي لدى كلِّ زعيم أو سياسي جديد يتبوأ السلطة.

(١) رافيا مكرم، تقييم الإعلام الخاص في مصر، مرجع سبق ذكره.

والتغيير الاقتصادي يعني تغيير إستراتيجية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمفهوم سياسي؛ أي: من خلال الدولة وقدرتها السياسية على إجبار كل القطاعات على البدء فى تغيير القطاعات التي تحتاج إلى ذلك، بغية تحقيق زيادة فى الإنتاج الكلى بمعدل أسرع من الزيادة فى السكان. وتشمل كافة المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والمالية والتجارية... وغيرها.

ولكن هل يمكن أن يكون للإعلام دور مؤثر فى تحقيق تغير ملحوظ فى ميكانزم القطاعات الاقتصادية؟

لا شك أن هذا الدور يمكن أن يتحقق إذا كانت البيئة المرتبطة بالإعلام هي أهم عناصر المشاركة فى العملية التنموية، سواء كانت من خلال البيئة الاجتماعية أو السياسية؛ لأن الدور الإيجابي للإعلام يتضمّن فى المقام الأول توعية الجماهير؛ ليُعلمهم ما لهم وما عليهم قبل الدولة، ومن هنا تُصبح المشاركة المجتمعية للمواطن حقاً أصيلاً وليس مجرد شكل دستوري.

وهناك مجموعة من المحاور تُساعد الإعلام على المشاركة فى عملية التنمية والتطور الاقتصادي فى دولة ديمقراطية، فما هي؟

الضلع الأول

إلقاء الخبر بمصداقية وشفافية؛^(١)

إن إلقاء الخبر على الجمهور من المؤسسات الإعلامية كما هو دون إدخال عليه أي تشويق أو جذب هو المبدأ الأساسي لنجاح الإعلام فى توصيل المعلومات إلى المواطن، ولا شك أن عملية تحليل الخبر هي وظيفة مُنفصلة عن إلقاء الخبر نفسه.

حيث إن تفسير الخبر وتحليله أمر يتوقعه الجمهور وينتظره للقيام بعملية المشاركة بصدق وأمانة، لذلك تحرص المؤسسات الإعلامية سمعية كانت أو مرئية على الفصل بين الخبر وبين تحليله.

إن تحليل الخبر ليس بمثابة إعطاء المشاهد أو المستمع قراراً نهائياً بهذا التحليل، ولكنه إيذانٌ بالمشاركة المجتمعية لهذا الخبر، وتحليل الخبر الاقتصادي يحتاج إلى مشاركة مجموعة من خبراء وأساتذة الاقتصاد السياسي؛ لتعميق الفكرة وتحليلها

(١) سالم برقوق، الإعلام التنموي فى تحقيق التنمية المستدامة ٢٠١٥، عن:

univ-constantine2.dz/dirassatshs/wp-content/uploads/sites/17/2018/10/art3_72

وامكانية تنفيذها وفق ظروف المجتمع بيئياً واجتماعياً وسياسياً؛ لأنَّ أيَّ خلل في كيانات المجتمع قبل الخبر الاقتصادي التنموي سيؤدِّي إلى عدم مصداقيته، ويصبح صعب التنفيذ، حيث لا بدُّ من توافق المجتمع سواء من ناحية الحكومة أو من ناحية الشعب على تنفيذه، فالمواطن لا بدُّ أن يكون على استعداد للصبر والمشاركة في التغيير مهما كانت متاعبه، حيث يرى أنَّه الحلُّ الأمثل للمشاكل الاقتصادية في الدولة.

الفرع الثاني

الحيادية وقوة الإقناع:

الحيادية والإقناع هما عنصران مكملان لتحليل الخبر وتفسيره، ولا شك أنَّ وظيفة إقناع المشاهد أو المستمع تُعدُّ من أهمِّ وظائف الإعلام للمشاركة وإبداء الرأي في مدى الموافقة على الخبر الاقتصادي، حيث إنَّ إقناع المواطن بفكرة التنمية الاقتصادية من العناصر التي لا غنى عنها في مجتمع يتضمَّن شرائح مختلفة، يستوي فيها متوسط الدخل مع ذوي الدخل المرتفعة، فموافقة ذوي الدخل المتوسطه أهمُّ وأبقى من أيِّ مستوى آخر؛ لأنَّه العنصر الذي سيتحمَّل فاتورة الخطة طويلة الأجل، وبالتالي يكون على بيئته من مستجدات القرار ومدى تحمُّله من عدمه، مع وضع في الحسبان أن يتضمَّن القرار التخفيف على عاتق ذوي الدخل المنخفضة وشبه المعدمين بقرارات حاسمة تضمن لهم مستوى معيشياً مناسباً، وهذا هو دور وسائل الإعلام المتمثِّل في ضرورة إظهار تلك المستجدات وتحميل الحكومة مسئولية ذلك.^(١)

إنَّ التغيير الاقتصادي لأيِّ دولة يتخلَّله بالتأكيد كثير من المشاكل والعراقيل؛ نظراً لوجود بعض التقاليد والأعراف السياسية داخل الدول حديثة النمو، وهي سيطرة النظام السياسي على كلِّ حدث أو تغيير جديد دون مشاركة جماهيرية، كما أنَّ انخفاض مستوى التعليم وزيادة الأمية في كثير من الدول النامية يُسيطر على كثير من الدول، كما أنَّ ارتفاع الزيادة السكانية بصورة كبيرة تجعل الضغط على القوى السياسية بضرورة الاتجاه نحو الاهتمام بالمطالب الأساسية للمواطن دون النظر إلى إحداث تطوير في البنية الأساسية أو تطوير النظام المالي أو المرافق العامة، كما يوجد عنصر عدم الاهتمام بالموارد البشرية واستثمارها والذي يُعدُّ من أهمِّ

(١) د/ عاطف علي العبد، الدعاية والإقناع، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧.

عناصر تأخر الدول النامية، وبالتالي يأتي دور الإعلام في تثقيف المواطنين، بوجود برامج تثقيفية هادفة من خلال إعلاميين مشهود لهم بالحيادية والوطنية، علاوة على ضرورة أن يكون هناك علاقة إيجابية بين السلطة السياسية والشعب لكي تكون محاولات الإعلام ناجحة وتبدأ مسيرة الإعلام بنجاح، وكانت تجربة مصر هي الأكثر نجاحاً في الفترة الأخيرة وجميع الإحصائيات تؤكد ذلك.

ولا شك أن الحالة الاقتصادية في مصر على أرض الواقع تنم على تضجر المواطن البسيط، ويجب على وسائل الإعلام التدخل لشرح الموقف بكل شفافية، وتوضيح أن التضخم ونقص بعض السلع الأساسية هي قضية مؤقتة، ستخرج بمجرد تحقيق التوازن في الناتج القومي، فهناك زيادة في الطلب يزيد بقوة عن العرض الكلي؛ نظراً للزيادة السكانية، ودائماً الحل في محاولة تحقيق توازن في العرض، حتى ينخفض الطلب وتتوازن الأسعار إلى حد ما، من خلال تدخل عروض السلع والخدمات بواسطة القوات المسلحة بأسعار التكلفة ومنافسة القطاع الخاص بقوة؛ للحد من زيادات أخرى في الأسعار، فقد تعاقد الرئيس السيسي مع الشعب منذ اليوم الأول لحكمه، بأن الشعب هو الذي سيحكم دون تدخل أي سلطة أخرى، وأنه لن يستطيع أن يفعل شيئاً بدون الشعب، وقد أصدر الرئيس السيسي مؤخراً مجموعة من القرارات بزيادة رواتب الموظفين بواقع ألف جنيه في الحد الأدنى لكل درجة وظيفية، وزيادة المعاشات بواقع ١٥٪، من أجل سد جزء من التضخم الذي أثر كثيراً على حياة المواطن البسيط.

الفرع الثالث

مراقبة السلطة:

ويرغب المواطن في مشاركة أكثر من جانب الإعلام لتحقيق زيادة من الشفافية، وعلى الرغم من ذلك، فإن دور الإعلام هو نقل الخبر وتحليله بشفافية من قبل خبراء متخصصين، إلا أن المواطن يرى أن يكون هناك دوراً آخر يتمثل في تحريك نواب الشعب في الالتصاق بالشعب، ورفع المعاناة من خلال مزيد من الرقابة بجانب الحكومة، حتى تستقر الحالة الاقتصادية. (١)

(١) عماد الدين حسين، دور الإعلام في الأزمة الاقتصادية، دار الشروق، يناير ٢٠٢٣.

الخاتمة

١- الملخص:

تضمنت فكرة البحث توضيح مدى تأثير وسائل الإعلام على النظام السياسي والاقتصادي داخل الدولة، من خلال محورين أساسيين: المحور الأول: يركز على العنصر السلبي والذي من خلاله يصبح الإعلام ملكاً للحاكم، وشهدت مصر تلك المرحلة، كان آخرها حقبة حكم الإخوان المسلمين، والمحور الثاني: وهو عندما تكون وسائل الإعلام مستقلة تُراقب السلطة التنفيذية وتوجهها بحرية تامة من خلال حكم ديمقراطي، يتقبل النقد، ويصحح الأخطاء وفق مطالب الشعب.

٢- النتائج:

ووفق سياق هذا البحث نجد أننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة نلقي الضوء عليها من خلال النقاط الآتية:

١- النتيجة الأولى والحاسمة: هي إرادة الشعوب، فعندما يريد الشعب تحقيق ذاته، والمطالبة بالحرية والعمل على تحقيقها، فإن يقف في طريق ذلك أي سلطة أو حاكم، فعندما أراد الشعب المصري أن يُعبر عن غضبه وطالب السلطة القائمة حينذاك بالتدخل، فلم تستجيب، بل استهترت بمطالبهم، فهنا انقلب الشعب على السلطة، ولم يتنازل عن عزل السلطة نهائياً، ممّا اضطرّ رئيس الدولة إلى التنحي عن الحكم حقناً للدماء، وهذه كانت تُحسب للرئيس مبارك في تلك المبادرة، وهي ما جعلت البعض يتعاطف معه حتى الآن.

٢- كان لجماعة الإخوان المسلمين تجربة مريرة مع الشعب المصري، فعلى الرغم من تعاطف الشعب المتدين دائماً مع هذا النظام في البداية من باب الفرصة لهم؛ ليثبتوا ما يقولونه وما يدعون به على أرض الواقع، وعندما غدروا بالشعب في غرة حكمهم، شعر الشعب الحزب الغيور على وطنه وعلى أولاده وعلى الدين الحنيف بالغيرة والغضب، فانقلب بكل قوة وعنفوان، واستشهد منهم الكثير في سبيل حياة أفضل يسودها الحب والسلام الذي أمر به الله -تعالى-، وتصدر الموقف ٣٠ مليون مواطن في منظر مهيب يُطالبون الإخوان بالرحيل أولاً، فلم يستجيبوا لطلبهم، الأمر الذي جعل القوات المسلحة تتدخل بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي حينذاك بالتدخل لتصحيح المسار، وعزل جماعة الإخوان المسلمين.

٣- عندما تمّ تصحيح المسار، تخلصت السلطة الديمقراطية من بقايا الإعلام المتأسلم بكلّ مثالبه، وتمّ إغلاق جميع القنوات التي كانت تبتّ الرعب والخوف في قلوب المواطنين، واستبدلت بقنوات حرّة تقول رأيها بكلّ حرية من خلال رؤساء تحرير شرفاء، ورؤساء قنوات تعمل لحساب الشعب وليس لحساب السلطة، فباتت الديمقراطية واضحة تتحاور مع رئيس الدولة بكلّ حرية، والجميع يرى الحوار الوطني للشباب الذي يقوم به الرئيس السيسي كلّ عام؛ لدعم حرية الكلمة والفكر دون اتّخاذ أيّ إجراءات كبتية أو ديكتاتورية.

٤- تأكد أنّ التجربة الديمقراطية في بداية أيّ نظام سياسي لن تنجح، فعندما نجحت ثورة يناير ٢٠١١ وتمّ إعفاء الرئيس مبارك من الحكم، ظهرت سلبيات الثورة، وأضح أنّ شباب الثورة غير مسئولين، مدّعين أنّ الثورة والديمقراطية تعني الخراب السياسي، فقاموا بحرق المجمع العلمي، وقد اعترف الناشط السياسي أحمد دومة في ذلك الوقت، بالتخريب وقال: لا يوجد ثورة بدون تخريب، كما انطلقت اشتباكات بين رجال القوات المسلحة وشباب الثورة؛ بسبب تعيين الدكتور كمال الجنزوري حينذاك رئيساً للوزراء، وهذا يدلّ عن عدم وجود ممارسة سياسية إيجابية، وبالتالي انتفاء الحكمة؛ لعدم وجود قائد محدّد لثورة يناير، إنّها كانت عبارة عن انتفاضة تطالب بإقالة وزير الداخلية في عيد الشرطة، ثم تحوّلت إلى شبه ثورة؛ بسبب عدم مبالاة من السلطة متمثلة في الرئيس مبارك بهؤلاء الشباب، ثم انقلبت إلى ثورة عارمة، ولذلك وجب على القوات المسلحة إنهاء تلك المهاترات، ونجحت بحكمة المشير طنطاوي للحفاظ على الكيان المصري والدولة المصرية، حيث إنّ ترك الدولة لمجموعة شباب غير مسئولين كان يعني دخول الدولة في حراك مظلم.

٥- انتهز جماعة الإخوان نجاح الثورة، وقفروا إلى المشهد، بعد أن كانوا مخفيين أثناء خوفها من فشلها، وبالتالي الخوف من القبض عليهم، ففضلوا الظهور في الوقت المناسب بأقوال منمّلة، واستطاعوا السيطرة على المشهد تماماً، وكانت بداية التغلّل سيطرة حزب الحرية العدالة (المتمثّل في أعضاء الإخوان) على مجلس النواب بعد الثورة مباشرة، وساعدهم في ذلك تعاطف غالبية نسبية من الشعب معهم، والمطالبة بإعطائهم الفرصة في الممارسة السياسية، وخاصة بعد أن تعهّدوا بعدم دخول انتخابات الرئاسة، إلا أنّهم وكعادة الجماعة في عدم الوضوح والالتواء فعندما حقّقوا ما أرادوا ووصلوا إلى سلة الحكم في يونيو ٢٠١٢ بعد انتخابات ديمقراطية، قيل: إنّ

نجاح الضريق أحمد شفيق كان هو الأرجح، إلا أن تهديد الإخوان بحرق البلد، أظهرت النتائج نجاح الدكتور محمد مرسي مُرَّح الإخوان، وبعد عام واحد انقلب الشعب عليهم وتم إزاحتهم عن الحكم؛ نظراً لعدم خبرتهم في الممارسة السياسية، وعدم فهم سيكولوجية الشعب المصري، واستعجالهم في السيطرة على كل الجوانب السياسية واجتماعية واقتصادية، بل تدخلوا في الهيئة القضائية، وتم تعيين وزير للعدل من أعضائهم، وإقالة المستشار عبد المجيد محمود وزير العدل آنذاك، وبدأوا في أخونة الصحافة والفن، بتعيين وزير للثقافة من الجماعة، فاعتصم جميع الفنانين بوزارة الثقافة وقاموا بعدم تمكين الوزير الإخواني من دخول الوزارة حتى تاريخ نهاية حكم الإخوان، وبالتالي انتصرت إرادة الشعب.

٦- تغيرت الإستراتيجية التي كانت تتحكم في القرارات السياسية، ففي الماضي كانت وسائل الإعلام ملكاً لرئيس الدولة، والقائمين على السلطة، فيتفوهون بما يريد الحاكم، فليس للمواطن أي رأي أو اتجاه سياسي، كما أن الإعلام يُنفذ ما تريده السلطة، وبالتالي كان الإعلام يُوجه ويُسير الشعوب بما تريد الحكومة القائمة، ومن يُخالف يكون مصيره الاعتقال، أو السجن المؤبد، ولا شك أن ستينات القرن الماضي كانت شاهداً على ذلك في جميع الأقطار العربية، أما بعد ثورة يناير ٢٠١١ فقد تغيرت تلك الإستراتيجية، وأصبحت الشعوب هي التي تُقرر وتُحاكم، ففي الحادي عشر من فبراير ٢٠١١ أصر الشعب المصري على خلع الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن الحكم مضطراً بعد أن تجمع الثوار أمام قصر الرئاسة، اعتراضاً على أسلوب الحكم الديكتاتوري، وانخفاض مستوى معيشة الأفراد، وعدم وجود عدالة، فالشرطة تفعل بالمواطن كما تشاء، والرشوة والمحسوبية تدير دواوين الحكومة، وكذا سارت الأمور بعد تقلد جماعة الإخوان الحكم عام ٢٠١٢، إلا أنهم أفسدوا كل شيء، فاشتعلت مظاهرات جارفة أخرى بعد أقل من عام، حتى كان يوم الثالث من يونيو ٢٠١٣ عندما تظاهر الشعب المصري بحوالي ٣٠ مليون مواطن مطالبين بعزل الرئيس مرسي عن الحكم، وكانت وسائل الإعلام تُدار من خلال ثوار مصر، فتدخل الجيش المصري بقيادة المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع المصري في ذلك الوقت؛ لحماية الشعب من سلطة الإخوان، وتم عزل الرئيس مرسي وإبعاده في مكان أمين، واشتعلت مواجهات الإخوان ضد السلطة والجيش المصري إلا أن وسائل الإعلام كانت صوت الشعب وضميره، ومن

هنا أصبحت وسائل الإعلام ملكاً للشعب، وألغيت وزارة الإعلام، وأصبح الشعب يُقرّر ما يريد، وليس وسائل الإعلام كما كان في الماضي.

وبعد أن توصلنا إلى تلك النتائج نجد أننا يجب أن نذكر بعض التوصيات العلمية:

٣- التوصيات:

وبعد أن توصلنا إلى النتائج السابقة يجب أن نسرّد بعض التوصيات التي يجب تكون في الاعتبار للمسؤولين عن المؤسسات الإعلامية:

١- ضرورة وجود تعاون رسمي فيما بين المصادر الرسمية للدولة وبين الصحفيين والإعلاميين؛ لتزويدهم بالمعلومات، انطلاقاً من حقّ الشعب في معرفة كل ما يدور في الدولة من الشقّ المعلوماتي، وهذا تنفيذاً للرجوع لفكرة أنّ المواطن أصبح هو المؤثر في الإعلام وليس العكس كما كانت الفكرة القديمة، بأنّ الإعلام هو جزء من سيطرة السلطة التنفيذية عليه.

٢- مشاركة المواطن في بثّ المعلومات عن الإرهاب، ومنحه حرية المناقشة وتحليل المعلومات الكاذبة التي تظهر على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى ضرورة سنّ التشريعات التي تتماشى مع هذا التطور، وفكرة أنّ الضرد هو المؤثر في الإعلام، ولا شكّ أنّ هذا الاتجاه يجعل المواطن أكثر احتكاكاً بقضايا الدولة ومنها قضايا الإرهاب، بل ويصبح المواطن شريكاً في عملية التكلفة الحقيقية التي تأخذ جانبا كبيراً من الإنفاق الحكومي من أجل القضاء على الإرهاب، ويبتعد المواطن عن فكرة النقد الموجهة دائماً للحكومة في المسائل الاقتصادية.

٣- مواجهة الأخبار المضلّة لحركة التطور التي تحدث في مجال البنية التحتية والقوقية، من خلال مشاركة المواطن بالرأي، وبالتالي يصبح المواطن مدافعاً وليس مهاجماً، ويعزى بذلك ما يحدث في مؤتمرات الشباب التي حدثت في السنوات القليلة الماضية في مصر برئاسة الرئيس السيسي، بإعطاء الشباب المثقف فرصة مناقشة قضايا الدولة بحرية كبيرة، وهو بلا شكّ يقلل من تقويض الأخبار الكاذبة والمضلّة للمواطن العادي.

فهناك فارق بين المواطن الذي في يعيش في الحدث، وبين من هو متلقٍ له، حيث إنّ الكثير من المواطنين تشوّه أفكارهم بأخبار مضلّة تنفي قيام الدولة بحركة بناء

اقتصادي وسياسي جديد، وهذا عكس ما يحدث، وبالتالي يجب أن يُشارك الرأي العام في القضايا التي تخص عملية التطور والمعلن عنها صراحة، ولا نقصد المسائل الأمنية غير المعلن عنها.

٤- ضرورة التعاون في مجال الإعلام الدولي لمنع التنظيمات الإرهابية من تجنيد عناصر جديدة من الأجانب، وذلك من خلال تعزيز الجهود الدولية في تجفيف منابع التمويل للجماعات الإرهابية التي تحدث في الخارج، وبأسلوب مُضلل في أشكال مُلتوية وقد تتمثل مثلاً في صورة الإغاثة والمساعدات من قبل الكيانات غير الرسمية.

٥- خلق كيانات شبابية مُحبة للوطن، تُدافع عن حق الدولة في التطور والانطلاق الاقتصادي، وتُطلع الشعب على كل ما يدور في الدولة، من تأثير سلبي للتضخم ونقص بعض السلع والخدمات، وتبرير ذلك علمياً وليس من خلال شعارات، الأمر الذي يجعل المواطن مشاركاً وليس مُناهضاً لفكرة التطور.

٦- استمرار الأزهر الشريف في دوره الفعّال وتصديقه لمواجهة الأفكار الكاذبة إعلامياً وتوضيحها بصورة سهلة للمواطن، من خلال المنبر الإعلامي للأزهر الشريف، ومن خلال فضيلة الدكتور الجليل / أحمد الطيب؛ نظراً لمكانته العلمية المرموقة، وتصديق كل ما يُقال من خلاله في جميع المجالات السياسية والاقتصادية المتصلة بالنواحي الدينية.

المراجع المستخدمة

أولاً: الكتب العلمية:

- ١- د/ عاطف عدلي العبد، الدعاية والإقناع، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧-٩٥.pdf
- ٢- عبد الصاحب الناصر، أهداف الإعلام المغرض، مقال سياسي، مؤسّسة النور للثقافة والإعلام، ٢٠١٤.

ثانياً: الأبحاث العلمية المنشورة:

- ١- الشيخ محمد العربي، (٢٠١٥) الإرهاب، أنواعه، أسبابه، طرق مُعالجته مركز الروابط للبحوث الإستراتيجية، العراق.
- ٢- رانيا مكرم (٢٠١٥)، تقييم الإعلام الخاص في مصر، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية عن: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8_%D9%81%9-4-%83%D8%B1%D9%8A
- ٣- رشدي مقتدر، الإرهاب والعنف السياسي، عن http://www.aljabriabed.net/moktadir_net/n77.htm (٢).
- ٤- سعيد العبدولي، الإعلام الجديد والفوضى الخلاقة، جامعة قرطاج، تونس، ٢٠١٣.
- ٥- ١٤- عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحوّل الديمقراطي في الدول العربية، إشكالية الدور، وآلية التعزيز، ٢٠١٢ عن: http://www.acronline.com/article_detail.aspx?id=4318
- ٦- - وفاء سمير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٧.

ثالثاً - المقالات العلمية:

- ١- الحبيب الأسود، فضائيات الإرهاب القطري، بوابة إفريقيا الإخبارية، يونيو ٢٠١٧ عن:

www.afrigatenews.net/content/%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B6-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%88%D8%AA%D8%B6%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%AF%D8%A

٢- حكيم مرزوقي، الحياة الخاصة بين السياسيين عن: <https://alarab.news/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A> 2017 ، A%D9%8A%D9%867%D8%A6%D9%85

٣- سالم برقوق، الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة عن، -univ constantine2.dz/dirassatshs/wp-content/uploads/sites/17/2018/10/art3_7

٤- عماد الدين حسين، دور الإعلام في الأزمة الاقتصادية، دار الشروق، يناير ٢٠٢٣ .

٥- فوزى الفتاوى تعكس نفوذ الخطاب المتطرف في الإعلام المصري، جريدة العرب ٢٠١٦ .

٦- لطفي اسياوكاني، نموذج للديموقراطية في العالم الإسلامي، تجربة إندونيسيا، عن: <https://ar.qantara.de/content/ldymqrty-wlslm-fy-ndwnysy-ltjrb-lndwnysynmwdhj-lldymqrty-fy-llm-lslmy>

٧- محمد طلعت طابع عن: 20-21 <https://mkieit.wordpress.comk>

٨- مصطفى بكري، دور الإخوان وحماس في أحداث ٢٥ يناير، المكتبة الأكاديمية.

